مقاربة المصارف المراسلة لقواعد الامتثال في تعاملها مع المصارف المحلية

بقلم : الدكتور بول مرقص *

تقوم العلاقة بين المصارف على الثقة. وأكثر تحديداً، في ما يخصّ علاقة المصارف المحليّة بالمصارف الدولية المراسلة، تفترض هذه الأخيرة قيام «شراكة» امتثال في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب خصوصاً في ميدان التحويلات المجراة في ما بينها. هذا هو المرتجى. لكنَّ العلاقة بين المصارف المراسلة والمصارف المحلية تشوبها أيضاً هواجس متبادلة راهناً: فبينما تخشى المصارف الدولية المراسلة قيام عملاء المصارف المحلية بعمليات تبييض أموال، تخشى هذه الأخيرة قطع المصارف المراسلة علاقتها معها سواء لأسباب تتعلّق بمخاطر الامتثال المرتفعة في البلدان حيث تتواجد المصارف المحلية (de-risking) أو بسبب مخاطر التعامل مع المصرف المحلي بعينه.

وعلى العموم، تتحسّب المصارف المراسلة للأمور التالية:

١. **مخاطر البلد:** تأخذ المصارف المراسلة في عين الاعتبار، لاتّخاذ قرار مغادرة السوق المحلي أو البقاء فيه، المخاطر السيادية للدولة ومخاطر تصنيف العملاء والأسواق المصرفية التي تتعامل معها المصارف المحلية. فعلى سبيل المثال، في حالة لبنان، إن البلدان التي تتّجه إليها التحويلات المصرفية من لبنان هي على التوالي: الولايات المتحدة الأميركية، الإمارات العربية المتحدة، والصين. وبالعكس، فإن الإمارات تأتي في طليعة البلدان التي تُرسل منها التحويلات إلى لبنان.

وبالفعل، تدرس المصارف المراسلة المخاطر السيادية. ذلك أن عدداً من المصارف المراسلة مثل مصرف JP Morgan Chase قد غادرت دولاً مثل الإمارات العربية المتحدة ودول أوروبا الشرقية (وكذلك فعل مصرف ستاندارد شارترد Standard Chartered Bank بالنسبة الى هذه الأخيرة). وكذلك أقفل هذا المصرف الأخير حسابات التجزئة في الإمارات وهون كونغ.

٢. **تحديد درجة وفاعلية النظام الرقابي الذي يخضع له المصرف:** بما في ذلك الإطّلاع على مضمون التقارير التي يصدرها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية مثل FATF-GAFI عن مدى امتثال الدول و قوانينها للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

٣. **مخاطر التجارة الدولية تفوق مخاطر المدفوعات:** لذلك تتشدّد المصارف المراسلة في ميدان التحويلات التجارية trade transactions أكثر منها في ميدان المدفوعات payments؛ فمبيّضو الأموال غالباً ما يتوخّون إمرار عملياتهم في الأولى أكثر منها في الثانية، وذلك عن طريق وثائق شحن بضاعة وهمية وفواتير مزوّرة falsified invoices ومُبالغ بها over priced. والجدير ذكره أن التزوير أضحى ينافس المخدّرات كمصدر من مصادر تبييض الأموال، إذ أصبحت عائداته تشكّل نحو ربع عائدات التبييض.

كما تنظر المصارف، وبمعزل عن قيمة المبالغ- التي يمكن أن تكون أقل من ١٠ أو ١٥ ألف دولار أميركي- في مدى «الملاءمة»، أي تناسب التحويل المالي إلى بلد معيّن مع التجارة التي يتقنها أهل البلد: فتجارة الإلكترونيات مع الصين مفهومة، بينما هي ليست كذلك مع أوكرانيا مثلاً.

كذلك، تشدّد المصارف المراسلة في علاقتها بالمصارف المحلية على الوجهة الأخيرة للعملية final destination لمعرفة ما إذا كانت إلى بلد تحت العقوبات (مثلاً، إلى إيران بواسطة الإمارات العربية المتحدة).

وتحرص هذه المصارف على أن لا يكون مصدر الحوالة أو غايتها بلداً تحت العقوبات كالسودان مثلاً. بينما ليس هناك ما يمنع من المرور عبر هذه البلدان (passing through). وثمة تساؤلات انطلاقاً من ظواهر مريبة apparent anomalies تؤدّي إلى شكوك لدى المصرف المراسل (كتساؤله مثلاً: لماذا لم يتمّ

---

* *صاحب مكتب جوستيسيا للمحاماة www.justiciabc.com، مستشار قانوني للمصارف في شؤون الامتثال، أستاذ القانون المصرفي ومكافحة تبييض الأموال في معهد المحاماة وفي جمعية المصارف.*

٢ *تعتبر المصارف المراسلة دول أميركا اللاتينية ودولاً مثل الامارات العربية المتحدة عالية المخاطر لأسباب مختلفة. بالنسبة الى هذه الدولة الأخيرة، فالسبب مردّه أساساً التعامل مع الصرّافين وشيوع الاعتمادات المستندية.*

استخدام مسار أقصر مدىً لتنفيذ التحويل sshorter route! هل يُعقل تسديد فواتير تكنولوجيا أو برمجيّات مستوردة من أوزباكستان؟!).

٤. **مخاطر عمليات الغشّ والقرصنة** Fraud: يتوقّف المراقبون عموماً، والمصارف المراسلة خصوصاً، عند حادثة التحويلات المصرفية غير المشروعة إلى كازينوهات في الفيليبّين التي وقع ضحيتها المصرف المركزي في بنغلادش وألحقت به خسارة نحو مئة مليون دولار أميركي بواسطة سويفت مزوَّرة من حسابه في مصرف الاحتياطي الفدرالي الأميركي. وهذا إن دلّ على شيء، فعلى حنكة مبيّضي الأموال ومعرفتهم بالنظام المالي والمصرفي وطرق التحويلات ونظمها وقدرتهم على خرقها.

من هنا نستنتج أنه يتعيّن على المصارف أن تضع برنامجاً خاصاً لمكافحة الغشّ والقرصنة، إضافة الى التأكّد من تطبيق مبدأ العناية الواجبة على عملائها للحؤول دون أن تقع ضحية لعمليات الإحتيال.

٥. **معرفة المصرف المحلي عملائه**: تعتمد المصارف المراسلة على معرفة المصارف المحلية لعملائها حقّ المعرفة استناداً إلى بطاقة مفصّلة لاستمارة «إعرف عميلك»، ومطابقتها مع مقتضيات التحويلات المصرفية وبيان العلاقة بين الآمر بالتحويل issuer/donneur d'ordre والمستفيد، وتحديثها دورياً (كلّما لزم الأمر وعلى الأقل سنوياً للعملاء ذوي المخاطر العالية/كلّ سنتين للعملاء متوسّطي المخاطر/ وكلّ ثلاث سنوات للعملاء ذوي المخاطر المتدنيّة). فنحو نصف الحالات المشبوهة تكتشفها المصارف، ومن هنا التعويل على دورها كمصدر للإبلاغ.

٦. **السماح لعملاء المصارف المحلية بالقيام بعملياتهم المصرفية من خلال ما يُعرف بالـ** Payable-Through-Account: تقوم بعض المصارف بمنح عملائها خدمات مصرفية خاصة تتيح لهم إجراء معاملاتهم الخاصة مباشرةً – بما في ذلك إرسال التحويلات البرقية، إيداع وسحب الودائع – من خلال حساب المصرف المحلي لدى المصرف المراسل. وبذلك يصبح لدى عملاء المصرف المحلي القدرة على التحكّم مباشرةً بالأموال المودعة لدى المصرف المراسل. في هذه الحالات، قد تمتنع المصارف المراسلة عن القيام بأية تحاويل مرتبطة بالمصارف التي تمنح عملاءها هذا النوع من الخدمات.

٧. **البلدان تحت العقوبات**: هي، بحسب ما تعتمده المصارف المراسلة: ميانمار–بورما (باستثناء العمليات المجازة من الحكومة)، كوبا، إيران، كوريا الشمالية، السودان (وليس جنوب السودان، كما يلتبس على البعض) وسورية. أما بلدان أخرى، مثل لاتفيا، فالتحاويل منها وإليها غالباً ما ترجعها المصارف المراسلة.

٨. **سياسة المصارف المراسلة لا زالت هي عينها بالنسبة الى كوبا وإيران**: وذلك طالما أن العقوبات الأساسية لم تُرفع وأتت التسوية جزئية. فبعد رفع العقوبات الدولية رسمياً عن إيران (باستثناء ما يتّصل بدعم «الارهاب» و«انتهاك» حقوق الانسان) وبعد أن كان الايرانيون قد أعربوا عن حاجاتهم إلى الخبرات المحلية، أصبح بإمكان المصارف المحلية اليوم الاستفادة من الأسواق الناشئة والخبرات الايرانية في مجال الطاقة والزراعة واستخدام التكنولوجيا.

إيران وقّعت عقوداً مع فرنسا وإيطاليا – رغم فتور العلاقات تاريخياً– قاربت قيمتها ٣٥ مليار دولار. والمصارف الإيرانية عانت الحصار سنين طويلة، وهي تالياً بحاجة إلى خبرات المصارف المحلية. فهل بوسع هذه الأخيرة التعاون من منظور الامتثال القانوني؟

لا عوائق قانونية أمام المصارف المحلية ولا حاجة لتشريعات جديدة، إنما لدراسة جادة للمصارف المحلية تتناول إمكانات التمويل والتحويلات المصرفية دون إقلاق المصارف الأميركية والغربية المراسلة لهذه المصارف. ذلك أن تعليمات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية لا زالت تنصّ على استمرار المؤسسات المالية الأجنبية في عدم التعامل بعمليات متعلّقة بإيران بالدولار الأميركي عبر المؤسسات المالية الأميركية، باعتبار أن الأشخاص الأميركيين لا يزالون ممنوعين من تصدير السلع والخدمات أو التكنولوجيا إلى إيران بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك الخدمات المالية بالدولار الأميركي أو حتى بسواه من العملات، باستثناء العمليات المعفاة أو المرخّصة.

٩. **«مجموعة» المصرف المراسل** Group: يتّبع المصرف المراسل سياسة المجموعة التي يتبع إليها المصرف. لذلك، فإن المصرف لا يحصر معايير التعامل بنظام قانوني معيّن بل يأخذ بعين الاعتبار الأنظمة القانونية التي يتواجد في ظلّها.

١٠. **اللوائح الداخلية للمصارف المراسلة**: تمسك المصارف المراسلة، نتيجة تجميع معلومات من مصادر مختلفة، لوائح خاصة بعشرات آلاف الأسماء من المتعثّرين والمعلَن إفلاسهم

وذوي المخاطر العالية . وتعزّز هذه اللوائح تبادل المعلومات بين المصارف المراسلة، وهو ما يسمّى Cross referencing . إلاّ أن المصارف المراسلة تمتنع عن توزيع اللوائح الداخلية التي تعتمدها، إلى المصارف المحلية، لسببين رئيسيَّين: الأول هو خشيتها من تسرّبها لعملاء هذه المصارف الأخيرة الذين يمكن أن يكونوا مدرجين عليها، والثاني هو لتفادي أي مراجعة قانونية بوجهها من قبل العملاء المذكورين.

١١. **تطبيق نظام العقوبات دون الاعتداد بالعملة**: تطبّق المصارف المراسلة نظام العقوبات الأميركية على نحوٍ مطلق، وذلك بصرف النظر عن العملة (ولو كانت باليورو أو بسواها من العملات).

* * *

لا تُحسد المصارف المراسلة على وضعها. فهي تخشى العقوبات الدولية وخصوصاً الأميركية، شأنها شأن المصارف المحلية. لا يعفيها من ذلك قيامها راهناً بمحاولة توحيد نماذج الأسئلة التي تتوجّه بها إلى المصارف المحلية بموجب نموذج يصدر عن مجموعة وولسبرغ.

حتى أن المحقّقين يمكثون في مكاتب بعض هذه المصارف الدولية المراسلة التي تعرّضت لعقوبات سابقة للتحقّق من حسن أدائها العمل! لقد استقطبت مثل هذه المصارف آلاف العاملين في دائرة الامتثال والملحقين بها (يستخدم ستاندارد شارترد نحو ٢٥٠٠ موظف امتثال بينما يستخدم HSBC نحو ٩٠٠٠).

هذا على الصعيد الدولي العام. أما في بيروت، التي تعتبرها المصارف المراسلة عالية المخاطر، فالمصارف اللبنانية تمتثل بالكامل – وربّما هي الأكثر امتثالاً في الشرق الأوسط – بشهادة المصارف المراسلة نفسها! لكنَّ المصارف المراسلة تعتبر بيروت أيضاً سوقاً طموحاً ambitious market على غرار الأسواق البريطانية وسان فرنسيسكو وغيرها.... وتالياً تقتضي إدارة مخاطره جهداً خاصاً.